الأمم المتحدة S/2020/168

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2020

Original: Arabic

رسالة مؤرخة 2 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهاتٍ من حكومة بلادي الجمهورية العربية السورية، وبوصفها دولةً معنية، اسمحوا لي أن أتوجَّه إليكم بالملاحظات التالية بخصوص التقرير الخامس والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015)، والصادر ضمن الرسالة المؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات (S/2020/53):

أولاً - تعرب الجمهورية العربية السورية بدايةً عن تقديرها لطرائق العمل المهنية التي يتبعها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وللعلاقات التي تجمع الحكومة السورية مع هذا الفريق. ولا تزال سورية تلحظ بعين الرضا والتفاؤل التطور النوعي في مضامين التقارير الصادرة عن هذا الفريق، وهي تتطلع إلى الزيارة المقبلة التي يعتزم الفريق القيام بها إلى الجمهورية العربية السورية، وتؤكد في ذات الوقت على أن من واجب بقية المكاتب والكيانات والفرق الأممية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الإرهاب أن تعيد النظر في مقاربتها للعلاقات مع الجمهورية العربية السورية، ولأساليب عملها الخاصة بالتواصل مع الدول الأعضاء وبتقديم الدعم التقني لها وتعزيز قدراتها، ولا سيما مع بلد معني مثل الجمهورية العربية السورية.

ثانياً - فيما يخص ما ورد في إطار الفرع المعنون "لمحة عامة عن الخطر وتطوره" من التقرير الخامس والعشرين، ولاسيما مضمون الفقرتين 1 و 2 منه، بدايةً تتحفظ حكومة بلادي على استخدام مصطلح "السلطات المحلية" وتؤكد أن أية "ترتيبات إدارية" تقوم بها المجموعات الانفصالية المسلحة، ولا سيما "قسد"، في تلك المناطق هي غير شرعية ولا تملك أية شخصية اعتبارية ولا أهلية قانونية. أما فيما يتعلق بمخاطر عودة تنظيم "الدولة الإسلامية" لبناء وجوده كشبكةٍ سرية في الجمهورية العربية السورية، فإن هذه المخاطر ستبقى قائمةً طالما لم يتم إيجاد حل نهائي وجذري يكفل خروج قوات التحالف الدولي غير الشرعي من سورية، وخروج قوات الاحتلال التركية من سورية، ونزع السلاح غير الشرعي من يد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة شمال شرقي سورية، وإعادة نشر القوات الحكومية السورية هناك، والسماح للدولة السورية ببسط سيادتها الكاملة على كامل أراضيها، والبدء بترحيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم إلى دولهم

الرجاء إعادة استعمال الورق

التي تتحمَّل حكوماتها وحدها مسؤولية محاكمتهم ومحاسبتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتها. ونشير هنا بشكل خاص إلى أن ما يجري في "مخيم الهول" من ممارسات، يُشكل أحد أبرز النماذج المرعبة والمأساوية لتداعيات التدخلات الخارجية في سورية.

وفي هذا السياق، تتفق الحكومة السورية مع التقييم الوارد في الفقرة 7 من التقرير وتؤكد أن هناك مسؤوليات واضحة ملقاة على عاتق حكومة كل دولةٍ يحمل المقاتلون الإرهابيون الأجانب وعائلاتهم جنسيتها أو إقاماتٍ نظامية فيها.

ثالثاً – فيما يخص التقييمات التي وردت في الفقرة 14 من التقرير عن تأمين الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية، تود الحكومة السورية التأكيد على الحقائق التالية:

1 – تعمل الحكومتان السورية والعراقية، مع الحكومتين الروسية والإيرانية، عبر مركز التنسيق الأمني المشترك في بغداد، من أجل إنجاز انتصار حقيقيٍ وحاسم على هذا التنظيم الإرهابي، غير أن هناك تدخلاتٍ خارجية سلبية من قوات ما يسمى "التحالف الدولي" والقوات العسكرية التركية، تشتمل على ممارسة العدوان والاحتلال العسكري المباشرين على الأراضي السورية، ودعم وتسليح ميليشيات عسكرية غير شرعية.

2 – إن القضاء المبرم على الإرهاب في الجمهورية العربية السورية يتطلب موقفاً واضحاً من الأمم المتحدة في اتجاه تنفيذ القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووضع حدٍ للتدخلات الخارجية في مسار العملية السياسية في سورية، بما يضمن احترام سيادة ووحدة وسلامة واستقلال أراضي الجمهورية العربية السورية، وإنهاء كافة أشكال الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي، والقضاء على كافة المظاهر المسلحة غير الشرعية في البلاد، وضمان استعادة الحكومة السورية سيطرتها على كافة الأراضي.

3 – سيستمر تحدي "تأمين الحدود" قائماً طالما لم يتم إيجاد حل نهائي وجذري لقضية "مخيم الهول"، يكفل عودة سيطرة الحكومة السورية على كامل أراضيها.

رابعاً – فيما يخص التقييم الوارد في الفقرة 15 من التقرير، تُرحِّب حكومة بلادي بالمهنية العالية التي عكسها معدّو هذه الفقرة، حين أدركوا تماماً أن المنطقة الشمالية الغربية من سورية باتت الملاذ الأكبر للإرهابيين المنتسبين لتنظيم القاعدة أو إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ولكن للأسف فإن التقييمات التي تضمنتها هذه الفقرة بخصوص هيمنة تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي (QDe.137)، أي تنظيم "جبهة النصرة لأهل الشام"، على المنطقة الشمالية الغربية من سورية، لا تجد انعكاساتٍ عملية ولا تأثيراتٍ جدية على سلوك بعض الحكومات وبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، حيث تُصر هذه الدول على استخدام الوضع في مدينة إدلب ومحيطها كأداةٍ للضغط والابتزاز السياسي ضد الحكومة السورية وحلفائها في الحرب على الإرهاب، وتُنكر حكومات هذه الدول على سورية حقها وواجبها في تحرير تلك المناطق وواجبها في القضاء على تنظيم مسلَّح صنَّفه مجلس الأمن على أنه كيان إرهابي، وهو الواجب الذي يفرضه الدستور والقوانين الوطنية السورية، وكذلك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتي صدر بعضها تحت الفصل السابع.

وتعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن القضاء على التنظيمات الإرهابية الناشطة في شمال غربي البلاد يتطلَّب اليوم، وبشكلٍ فوري، قطع مختلف الإمدادات المالية والعسكرية التي لا تزال تصلها بشكلٍ مباشر وغير مباشر من حكومات دولٍ بعينها، وفي مقدمتها قَطَر وتركيا.

إن الممارسات غير المسؤولة للحكومة التركية في شمال غرب سورية باتت تحتاج موقفاً واضحاً وحاسماً من مجلس الأمن، بحيث تتوقف هذه الحكومة عن شن اعتداءاتها العسكرية على الجمهورية العربية السورية، وتمتنع عن التورط المباشر في المعارك الدائرة هناك دعماً لتنظيم "هيئة تحرير الشام" والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة به.

وفي ذات الوقت، تتعهَّد الحكومة السورية بالاستمرار في حملتها ضد هذه التنظيمات، وهي لن تتنازل ولن تخضع لأية ضغوط تتعرض لها من قبل حكومات دولٍ بعضها أعضاء دائمون في مجلس الأمن، ولكنهم لا يجدون غضاضة في الدفاع عن السلوك التركي المتهور الذي يدعم الإرهاب ويهدد السلم والأمن الدوليين.

خامساً – بخصوص التقييمات الواردة في الفقرتين 16 و 17 من التقرير حول أنشطة تنظيم "حراس الدين"، تود الجمهورية العربية السورية إيضاح المسائل التالية:

1 – بدايةً، تُرحب سورية بإدراك معدي التقرير للخطر الكبير الذي يفرضه هذا التنظيم على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وبإبرازهم في التقرير الخامس والعشرين حجم انخراط المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف هذا التنظيم، الذي يسعى إلى انتشارٍ عالمي يتجاوز حدود الجمهورية العربية السورية.

2 – تأخذ الجمهورية العربية السورية على معدّي التقرير محدودية المعلومات المتعلقة بهذا التنظيم الإرهابي، وتُذكِّر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بأن الجانبين الرسميين السوري والروسي قد قاما في أكثر من مناسبة بتزويد الفريق بمعلوماتٍ واسعة وذات مصداقية عن مخاطر هذا التنظيم وهيكليته وأعداد المقاتلين فيه من محليين وأجانب. وقد جرى تقديم هذه المعلومات خلال زيارات ممثلي الفريق إلى سورية، وعبر المراسلات الرسمية، ومن خلال طلب الإدراج على قوائم مجلس الأمن الذي قدَّمه الوفد الدائم للاتحاد الروسي إلى اللجنة المختصة في المجلس.

3 – كما تأخذ الجمهورية العربية السورية على معدّي التقرير تجاهلهم للمعلومات التي قدَّمها الجانبان السوري والروسي، والتي تُثبت أن تنظيم "حراس الدين" يضم في صفوفه أشرس المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الإيغور والتركمان ومن جنسياتٍ وأعراق أخرى تنتمي إلى دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

4 – في هذا السياق، تعتبر الجمهورية العربية السورية أن معدّي الفقرتين 16 و 17 من التقرير، قد ارتكبوا خطأً مهنياً جسيماً حين اعتمدوا في معلوماتهم وتقييماتهم بخصوص تنظيم "حراس الدين" على مقالاتٍ ودراساتٍ إعلامية منحازة ومسيسة صادرة عما يُسمىَّ "معهد واشنطن"، في الوقت الذي تجاهلوا فيه معلومات موثقة مقدمة من حكومة البلد المعني ومن حكومة الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن.

5 – أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن قيام فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بإبراز مخاطر تنظيم "حراس الدين" في مضامين تقاريره الأخيرة، يطرح شكوكاً مبرَّرة حول المعايير المزدوجة التي تنتهجها بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، إذ لا تزال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تُعرقِل حتى هذه اللحظة نظر اللجنة المعنية في إطار مجلس الأمن في الطلب المقدم من الوفد الدائم للاتحاد الروسي من أجل إدراج هذا التنظيم على قوائم المجلس للكيانات الإرهابية. والسؤال الذي يطرح

نفسه هنا هو: كيف تُبرِّر الحكومة الأمريكية عرقلتها لعملية تصنيف هذا التنظيم الخطير ككيانٍ إرهابي، في الوقت الذي قامت فيه وزارة الخزانة الأمريكية بتصنيفه وطنياً على أنه كيانٌ إرهابي؟

سادساً – فيما يخص مسألة تمويل تنظيم "هيئة تحرير الشام" ، تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن مصادر الاكتفاء الذاتي ليست الوحيدة التي تضمن استمرار أنشطة هذا الكيان الإرهابي والمجموعات المرتبطة به. حيث لا تزال هذه التنظيمات تتلقى تمويلاً مالياً مباشراً من حكومات دولٍ بعينها، وفي مقدمتها قَطَر وتركيا، وكذلك عبر عمليات تمويلٍ وتبرعات تجري في العديد من الدول، ولا سيما في منطقة الخليج. هذا إلى جانب أن المئات مما تُسمى "جمعيات خيرية" و "منظمات مجتمع مدني" والتي تتواجد في المناطق التي تسيطر عليها هذه التنظيمات الإرهابية، تُشكِّل واجهةً للعمل الإنساني، ولكنها في حقيقتها مجموعاتٌ مرتبطة بهذا التنظيم، وهي تتلقى كل أموالها من الخارج، ولا سيما من عمليات تبرع وتمويل تحظى بمباركة وتسهيل وتغاضي حكومات الدول المشار إليها أعلاه.

سابعاً – بخصوص التقييمات الواردة في الفقرة 75من التقرير، ولا سيما التقييم التالي: "... فتحليل وحدات الاستخبارات المالية الوطنية لهذه المعاملات، ولا سيما الجهات المستفيدة من تلك المدفوعات، قد يكشف وجود روابط مهمة بين القطاعات المالية الرسمية وغير الرسمية في الجمهورية العربية السورية، وكذلك وسائل استمرار تدفق الأموال المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية من منطقة النزاع وإليها"، تود الحكومة السورية توضيح ما يلي:

1 – تنفي الحكومة السورية بشكلٍ قاطع ولا لبس فيه وجود أية روابط بين القطاعات المالية الرسمية في الجمهورية العربية السورية، وبين وسائل استمرار تدفق الأموال المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية من منطقة النزاع وإليها. وتطلب في هذا السياق من معدي التقرير تقديم إيضاحاتٍ حول المعايير والمعلومات التي استندوا إليها في إدراج مثل هذا التقييم في إطار تقريرهم الخامس والعشرين.

2 – لقد نفَّذت الجمهورية العربية السورية خطة العمل التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، في مجال معالجة أي قصورٍ في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أقرَّت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بذلك منذ حزيران/يونيه 2014 حين أعلنت استكمال سورية تنفيذ خطتها على المستوى الفني. ومع ذلك، فقد أصر بعض أعضاء تلك المجموعة على الإبقاء على اسم سورية في قائمة "تحسين الالتزام العالمي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: العملية المستمرة" ، بذريعة أن فريق المجموعة غير قادرٍ على زيارة سورية، نتيجة الأوضاع الأمنية. واليوم، فإن بلادي سورية تُرحِّب، وتتوقع من فريق الخبراء التابع لـــ FATF أن يقوم في القريب العاجل، بزيارة دمشق، للاطلاع على تطبيق الحكومة السورية الكامل للإصلاحات المطلوبة.

3 – إن جميع شركات تحويل الأموال والخدمات المصرفية في الجمهورية العربية السورية ملزمةٌ بالتسجيل أصولاً لدى هيئات الإشراف والرقابة في مصرف سورية المركزي، وبالتالي لا توجد أي مؤسسات مالية أو مصارف مرخص لها للقيام بتقديم خدمة الحوالات في المناطق المذكورة في الفقرة 75 من تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية. كما أن الإعانات التي تصل إلى اللاجئين الموجودين في المخيمات خارج تلك المناطق يتم تقديمها من المنظمات الدولية وليس من المؤسسات المالية السورية، علماً بأن هناك العديد من مؤسسات تحويل الأموال التي تعمل بشكلٍ غير شرعي

في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية، لاسيما تلك الموجودة في منطقة إدلب ومناطق شرقي الفرات، كالمؤسسات الخاضعة لتنظيم قسد بالإضافة لمؤسساتٍ مالية مرتبطة بأشخاص وكيانات تتواجد في تركيا.

4 - وعليه، تؤكد سورية عدم وجود أية روابط بين المؤسسات المالية المرخصة أصولاً ضمن الجمهورية العربية السورية، والقنوات المالية غير الشرعية المشار إليها أعلاه.

5 - لقد قامت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية السورية، بمخاطبة وحدات التحريات المالية سابقاً عبر مجموعة إيغمونت، لتزويدها بجميع المعلومات التي وردت إلى الهيئة بخصوص أنشطة المؤسسات المالية غير المرخصة ضمن تلك المناطق والتي تقع تحت سيطرة كيانات إرهابية مصنفة، حيث تلجأ الشركات العاملة في تلك المناطق إلى تغيير أسمائها من حين لآخر بغرض التهرب من التعقب والرصد، ونذكر من الأمثلة على ذلك:

- ما يسمى "بنك الشام" في إدلب: حيث قام تنظيم "هيئة تحرير الشام" الإرهابي بتحويل ما يسمى "شركة الوسيط للحوالات المالية"، وهي شركة غير مرخصة ولا مشروعة كان التنظيم يديرها في إدلب، إلى بنك وأطلق عليه اسم "بنك الشام"، منتحلاً بذلك اسم بنك "الشام الإسلامي" المرخص له أصولاً للعمل ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية، حيث تتولى هذه المؤسسة غير الشرعية إدارة عمليات تحويل جزء من الأموال التي يحتاجها هذا التنظيم الإرهابي. وقد قام بنك "الشام الإسلامي" المرخص بنفي أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة تربطه بهذه المؤسسة غير المرخصة، وأعلن عدم وجود أي ارتباط له بها.

- الشركة التي تحمل اسم "تواصل" والمتواجدة في منطقة حارم في محافظة إدلب: وهي تمتهن مهنة الصرافة والحوالات المالية، وقد تم إدراجها على القائمة الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية "OFAC" التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. وهي أيضاً شركةٌ غير مرخصة تنتحل الاسم والشعار التجاري لشركة "تواصل" السورية المرخصة من قبل الجهات الرسمية المشرفة أصولاً، بهدف تضليل الزبائن والقيام بعمليات تحويل الأموال من الخارج إلى الداخل السوري، وقد نفت شركة "تواصل" المرخصة أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع تلك المؤسسة غير المرخصة، وأعلنت أنها تقوم بتلقي الحوالات التي ترد عبر شبكة "Western Union" وتقوم بتسليمها للعملاء وفق القوانين والأنظمة وبالليرة السورية فقط.

- توجد أيضاً بعض المكاتب غير القانونية في بلدة كفرتخاريم بريف إدلب، والتي تعمل على تسهيل تمويل المجموعات الإرهابية المسلحة ويديرها أشخاص يقومون بتصريف العملات الأجنبية وإرسال واستقبال الحوالات المالية من وإلى مختلف أنحاء العالم، وبالأخص من تركيا ولبنان وقَطَر والسعودية. وهناك فروع لهذه المكاتب غير القانونية في منطقة سرمدا في ريف إدلب، وهي تتعامل بشكلٍ أساسي مع مكتب في مدينة إسطنبول التركية ومع "مكتب السبيل" في العاصمة اللبنانية بيروت، بالإضافة لوجود شركات حوالات مالية غير مرخصة تقوم بإرسال حوالات مالية بطريقة غير مشروعة إلى داخل أراضي الجمهورية العربية السورية ضمن المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الكردية والمجموعات الإرهابية المسلحة، كشركة "المأمون" للحوالات المالية في مدينة غازي عنتاب في تركيا لصاحبها صالح صلاح الحاج علي. وتلجأ هذه الشركة إلى تسليم حوالات

مالية لعدد من الإرهابيين المنتمين إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في محافظة حلب، عن طريق بعض الأشخاص مقابل مبالغ مالية تُدفع لهم.

ثامناً - في سياقٍ موازٍ، تؤكد الحكومة السورية على أن العديد من قوافل المساعدات الإنسانية العابرة للحدود، ولا سيما تلك التي تدخل من تركيا، ما زالت تُستخدم كوسيلةٍ لنقل الأسلحة والتمويل المالي والمساعدات اللوجستية والغذائية والطبية للمجموعات الإرهابية المسلحة، وفي مقدمتها تنظيم "هيئة تحرير الشام" الإرهابي، وذلك بسبب عدم فاعلية آلية الرصد والرقابة الأممية على عمليات تحميل هذه القوافل وتفتيشها والتدقيق في محتوياتها ومراقبة خط سيرها من داخل الأراضي التركية حتى وصولها إلى وجهتها النهائية داخل الأراضي السورية. ناهيك عن أن المواد الغذائية والطبية والدوائية التي تحملها قوافل المساعدات الإنسانية كانت ولا تزال تقع في النهاية بيد قيادات المجموعات الإرهابية المسلحة التي تستخدمها كمصدر للتمويل، عبر ابتزاز المدنيين المستحقين الحقيقيين للمساعدات، وكمصدرٍ لضمان استمرار السيطرة على تلك المناطق من أراضي الجمهورية العربية السورية.

تاسعاً - تتَّفق حكومة بلادي مع ما ورد في التقرير بخصوص نهب الآثار والتراث الثقافي والديني في الجمهورية العربية السورية من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، وفي مقدمتها "داعش" و "هيئة تحرير الشام"، بقصد الإتجار بها وتهريبها إلى الخارج بشكلٍ أساسي لبيعها إلى مشترين أجانب. وتؤكد حكومة بلادي في هذا الصدد على حقيقة أن سلطات الجمارك والأمن التي تتولى رقابة الحدود في بعض دول الجوار، ولا سيما تركيا، ما زالت إلى اليوم إما متورطةً أو متساهلةً مع عمليات تهريب الآثار والتراث الثقافي السوري عبر الحدود. وتؤكد الجمهورية العربية السورية على حقها السيادي الذي يكفله القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في استعادة كامل تراثها الثقافي المنهوب، بما في ذلك مقتنيات الكنيس اليهودي في جوبر، وهي مستعدة ومنفتحةٌ في هذا المضمار على التعاون مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ومع الإنتربول، في مجالات تقديم وتبادل المزيد من المعلومات.

عاشراً - بخصوص ما ورد في التقرير من تقييمات حول اتساع رقعة مخاطر انتشار وتمدد تنظيمي "الدولة الإسلامية" و "القاعدة"، ولا سيما إلى القارة الإفريقية ومناطق أخرى من العالم، وكذلك مخاطر انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب من منطقة النزاع في سورية والعراق، تؤكد الجمهورية العربية السورية على أهمية دراسة وتحليل ظاهرة "الوجه المتغير للإرهاب"، وتطرح في هذا السياق الحقائق الجوهرية التالية:

1 - إن معركة الجمهورية العربية السورية ضد الإرهاب شكَّلت نموذجاً عملياً لمخاطر ظاهرة "الوجه المتغير للإرهاب"، حيث كانت ولاءات وانتماءات الإرهابيين من سوريين وأجانب تتغيَّر من حينٍ إلى آخر وفقاً لاعتباراتٍ تتعلق أولاً بالتوجيهات والاستراتيجيات المرسومة لهذه الجماعات الإرهابية من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية في دولة الجوار تركيا، وفي بعض الدول العربية والغربية، كما تتعلَّق بالوضع الميداني على الأرض وحجم الضربات التي تلقَّتها هذه الجماعات الإرهابية على يد الجيش السوري وحلفائه، هذا إلى جانب العوامل المرتبطة بإغراءات المال والنفوذ وقدرة السيطرة على الموارد المالية، وهي إغراءاتٌ ترتبط بتعاظم قوة وانتشار تنظيم إرهابي معين مقابل تراجع قوة وانتشار تنظيم إرهابيٍ آخر، كما حصل حين تضعضع تنظيم "داعش" الإرهابي واشتدت قوة وسيطرة تنظيم "هيئة تحرير الشام" المدعوم والممول بشكلٍ أساسي من الحكومتين التركية والقَطَرية.

2 - إن استمرار وجود مجموعات إرهابية مسلحة، مثل "داعش" و "القاعدة"، أو نشوء تنظيماتٍ إرهابية جديدة، سيبقى مرتبطاً بتأجيج الفكر المتطرف والتوتر الطائفي، وهو التحدي الحقيقي الذي يواجهه المجتمع الدولي بأسره - ومن تحت مظلة الأمم المتحدة تحديداً - من أجل مقاومة التطرف العنيف المفضي للإرهاب، ورصد الخطاب المتطرف عبر وسائل الإعلام والمحطات الفضائية والإنترنت والمنابر والمراكز الدينية والخطابات السياسية، ومساءلة الحكومات التي تدعم وتمول مثل هذه السلوكيات الخطيرة وتتغاضى عنها.

3 - تبرز اليوم تحديداً مخاطر تورط الحكومة التركية في نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة السوريين من إدلب إلى ليبيا، وانخراطهم في الصراع العسكري المحتدم في ذلك البلد، وبما يخدم مصالح الحكومة التركية في التدخل في شؤون ذلك البلد وتعميق الخلافات بين الفرقاء السياسيين هناك ونشر الفوضى والدمار. وإن تمدد أنشطة ووجود هؤلاء المقاتلين الإرهابيين سيحمل في المستقبل القريب مخاطر جدية على الأمن والاستقرار في العالم، وفي القارة الأفريقية تحديداً.

4 - إن الأمم المتحدة لا تفتقر إلى النصوص والأدوات القانونية والعملية اللازمة لمكافحة الإرهاب، مع أهمية تطويرها لتتجاوب مع التحديات الجديدة التي يفرضها الإرهاب العالمي، ولكن تبقى العبرة للتطبيق النزيه على الأرض لمختلف القرارات والنصوص والأدوات التي تملكها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وهنا، تبرز حتمية توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الحكومات دون استثناء من أجل تناسق وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب والتصدي لمخاطره العالمية.

وختاماً، تؤكد الحكومة السورية مجدداً على أهمية وقيمة ما ورد في التقرير الخامس والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، غير أنها تنظر بعين القلق إلى حقيقة أن معظم التوصيات والتقييمات التي يضعها الفريق في تقاريره لا تجد السبيل الحقيقي للتطبيق سواء من قبل عددٍ من حكومات الدول الأعضاء، أو من آليات العمل الأممية المختصة بملف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي للإرهاب. ومن جديد، فإن الحكومة السورية تتطلع إلى مقاربةٍ متطورة ونزيهة لجهود مكافحة الإرهاب من قبل أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو من قبل المنظمات الدولية ذات الصلة ومن حكومات الدول الأعضاء كافةً دون استثناء.

سأكون ممتناً لو تم إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير